هذه الصفحة تقدم إضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

طبق الاصل

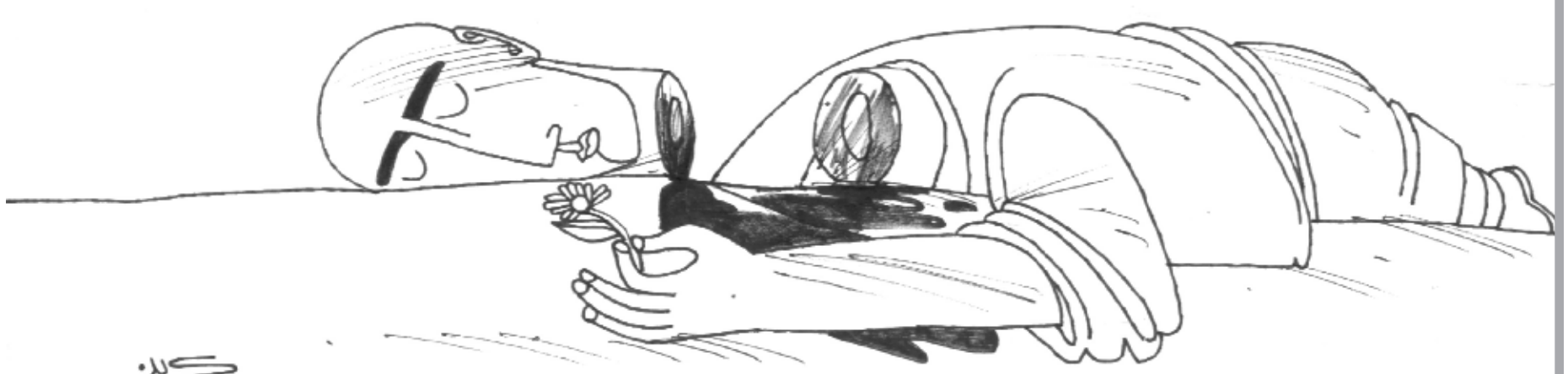

من أعمال الراحل مؤيد نعمة

اسرائيل و فلسطين- وسط تجدد سفك الدم و المخاوف مما هو أسوأ..هل من أمل؟

ترجمة : المدى

ان الصور التي تبثها محطات التلفاز مألوفة بشكل يثير الاسى. فبعد اقل من عام على اخلاء القوات الاسرائيلية ما يقارب ٨٠٠٠ مستوطن من قطاع غزة، عادة الدبابات الاسرائيلية مجددا. والفلسطينيون هم الان اكثر بؤسا مما كانوا عليه في اي فترة سابقة، و ليس الاسرائيليون اقل خوفا. و عندما حضرت الايكونومست المؤتمر الصحفي، كان مصير الجندي الاسرائيلي، جلعاد شاليت، الذي اختطف من قبل المليشيات الفلسطينية، وهو السبب المباشر للغزو الاسرائيلي الاخير، لا يزال غامضا- خصوصا بعد ان قامت اسرائيل بتصعيد الموقف باعتقالها مجموعة من وزراء حكومة حماس الفلسطينية ومجموعة من قادة حماس. ومع ذلك، فوسط البؤس والتوترات، يلوح هنالك في الافق علامات على ظهور امال جديدة. كان الاسرائيليون يريدون الرد بقسوة على اختطاف الجندي. كما يريدون ايضا ايقاف اطلاق الصواريخ التي تمطر على شمال اسرائيل من غزة. يعتقد رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي هو حديث العهد نوعما بمنصبه ويعد بالمزيد من عمليات الانسحاب المثيرة للجدل من الضفة الغربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، بانه غير قادر على ان يبدي ضعفا؛ و لا يمكن التفكير بمسألة الاستجابة لمطالب المليشيات باطلاق سراح جميع الفلسطينيات المعتقلات و القاصرين من السجون الاسرائيلية. ومع ذلك، عليه ان يبدي ضبطا للنفس. حتى الان اوقف وبشكل ملحوظ تقدم الدبابات الاسرائيلية من التوغل في اعماق مقاطعات غزة ومخيمات اللاجئين التي تغلي غضبا. ومن غير المؤكد بان اعتقال وزراء حماس سينفع. في الحقيقة، من المشكوك فيه ان كان رد الفعل القياسي العسكري الاسرائيلي بواسطة المدفعية الثقيلة على العنف الفلسطيني سيخدم مصالح السلام على المدى البعيد. كما انه ليس من المرجح كثيرا ان يترك اثرا على عودة الجندي البائس سليما. ولهذا، يبدو ان الحاجة إلى وساطة الدبلوماسيين الاجانب هي الرهان الافضل. والاكثر من هذا، فقد اصبح من الواضح بان المقاطعة الدولية لحكومة حماس الفلسطينية ليست ذات نفع. فحكومة اسلامية عنيدة، مفلسة وغير قادرة على السيطرة على معظم المليشيات الاسلامية المتطرفة، هي من الواضح غير مهيأة لصنع السلام، و حتى ان كانت راغبة بذلك. ولكنها ليس من المرجح ان تتراجع، في المدى القريب، امام بدائل اكثر فعالية. و على اية حال، كان هنالك اشارات بان حماس، وبرغم كونها على مضض و بشيء من الغموض المضجر، تلتمس الان طريقها نحو الاستجابة للحد الادنى من مطاليب اسرائيل و بقية العالم لغرض انقاذها من المتاعب: الاعتراف باسرائيل، و انهاء العنف، و قبول الاتفاقيات السابقة التي ابرمها ياسر عرفات وخليفته، محمود عباس. ومن المثير للجدال ان كانت الوثيقة التي وقعت من قبل حماس و فتح، حركة عرفات العلمانية التي كانت تدير السلطة الفلسطينية في السابق، تعترف بالفعل، حتى ضمنيا، باسرائيل. ولكنها تقرب حماس من الاتجاه الصحيح. كما تدعو الوثيقة إلى قيام حكومة ائتلاف فلسطيني، التي يمكن أن تقدم فرصة افضل للتفاوض مع اسرائيل. و يجب ان يحاول العالم الخارجي و بصبر ان يدفع حماس، سواء كانت تحاول ان تحكم بمفردها او بالمشاركة، نحو الاعتدال. فهي تمثل الكثير من الفلسطينين ولا يمكن شطبها او تجاهلها. ولكن يجب على حماس ان تفعل الكثير هي نفسها. فهي تتحدث حاليا بما لا يقل عن اربعة اصوات(و غالبا اكثر من هذا)، متعارضة جدا مع سوريا، التي تضيف زعيمها السياسي، خالد مشعل، وهو من الضفة الغربية (بالتعارض مع غزة). لقد ايدت الاعمال الارهابية منذ تسلمها الحكومة؛ وعليها، كحد ادنى، فرض اطلاق النار. وليس من الواضح بعد ان كانت تريد الاحتفاظ بالجندي شاليت كوسيلة للمساومة او ان كانت قادرة على جعل مختطفيه يطلقون سراحه. وان الاحتفاظ به او حتى قتله سيعيد قضية السلام إلى الوراء- ولن ينفع لا حماس و لا الحكومة الاسرائيلية، و لا الشعبين الفلسطيني و الاسرائيلي. حتى ان التبعات يمكن ان تشعل انتفاضة ثالثة، وهو ما يتسبب في نشر المزيد من البؤس في كل مكان.

عن :الايكونومست

من يخلف كوفي أنان؟!

رئيسة ليتوانيا الأوروبية، هي الأوفر حظاً

بقلم :جان دومينيك جيلياني
ترجمة: عدوية الهلالي

في شهر كانون الأول، تنتهي مهمة كوفي أنان كسكرتير عام للأمم المتحدة وهو السبب الذي يثير موجة اضطراب حالياً في السفارات، لتبرز إلى السطح أسماء لمرشحين عدة.. فعلى من يقع الدور هذه المرة ليعقب أنان، وبأي شيء يمتاز وما الذي يضيفه للمنظمة التي تضم ١٩١ دولة؟

لابد أولاً أن ينتمي السكرتير العام الجديد إلى بلد يتمتع بديمقراطية حقيقية إذ لا يمكنه تسهيل وتشجيع حوار الحضارات والشعوب من دون أن يكون يحمل شخصياً الثقافة والاقتناع الداخلي بأن الديمقراطية هي النظام الأفضل للحكومات لأنها تضع المرء في قلب الأحداث وتجعله طرفاً في التأثير الشعبي الوطني والعالمي، لذا فإن اختيار شخص ينتمي لدولة حديثة العهد بالديمقراطية قد يكون بالغ التأثير وله رمز شديد الإيحاء.

وعلى السكرتير العام الجديد أيضاً أن يؤمن بواحدة من أهم المعارك الحضارية الكبرى وهي حقوق المرأة وضرورة إعطاء النساء اللواتي يساندن الرجل في الحياة ونشر السلام مكانة مساوية لمكانة الرجال.. وإذن، فاختيار امرأة لتعيينها في منصب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قد يكون قراراً رائعاً بالنسبة للوضع النسائي الحالي وتعبيراً عن رسالة حقوق المرأة على مستوى عالمي.

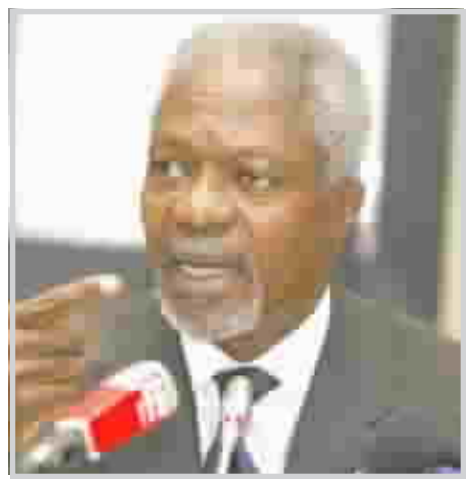

من جانب آخر، يقدم لنا المشهد العالمي اليوم مواضيع كثيرة تثير فينا القلق وتمنحنا مبرراً للخوف والانزعاج منها مواجهة تزايد التطرف والتعصب والنزعات القومية، وبالمقابل، هناك أسباب تدعو للتفاؤل منها قيام دولة القانون وتجاوز السلطات والحلول السلمية للنزاعات في عموم العالم، خاصة بوجود تأثير الاتحاد الأوروبي وهو النموذج الوحيد الذي يثير الإعجاب بمواقفه ذلك أن قارة أوروبا التي كان يطلق عليها سابقاً "قارة الحروب" باتت تستبعد خيارات التحدي والمجابهة باستمرار وتدعو إلى السلام والإزدهار والرخاء منذ أكثر من ستين عاماً..وهذا يعني أن اختيار سكرتير عام للأمم المتحدة ينتمي لهذه القارة سيجسد هذه القيم ويحملها كرسالة إلى العالم من دون شك.. نتوصل من هذا إلى حقيقة أن صورة المرشح المثالي الذي سيخلف كوفي أنان ستكون لامرأة تنتمي إلى القارة الأوروبية التي تحمل سمات الديمقراطية الجديدة وقد تم ترشيح واحدة بالفعل تليق بحمل هذه المسؤولية وهي فيرافيك فريبرغا، رئيسة ليتوانيا التي كانت ضحية للنازية ثم للشيوعية وهي تتصدر المرشحين من دولة ليتوانيا التي أنضمت إلى الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني من عام ٢٠٠٤.. ويمكن اعتبار هذه الدولة من الدول الفرانكفونية المثقفة كما إنها جسدت صورة مثالية للتنوع الثقافي والشجاعة في الوقت نفسه بعد أن فرضت نفسها كعضو في الاتحاد الأوروبي برغم تكونها من أقليات قوية لمواجهتها معاناة ابتزازات وقمع ستالين ومن ثم مناهضة السامية في القرن العشرين، فكل هذه الأفعال المهمة هي أدلة واضحة على قدرتها على الاقتباس من الماضي واستذكار دروسه لتقديم خيارات مستقبلية جيدة..

وإذن، يمكن أن تجسد المرشحة الجديدة الصورة المثالية وتعبر عن المبادئ الكبرى التي تصلح لقيادة العالم وقد يفخر رؤساء الدول –الأوروبيون منهم خصوصاً بأن يطالبوها بترشيح نفسها لهذا المنصب وإقناع منافسيها بمدى ملاءمتها له وقدرتها على تحقيق الخيارات المطلوبة.

عن: لوفيغارو

الكويت والديمقراطية في الخليج

ترجمة فاروق السعد

عندما قام امير الكويت بحل البرلمان في أيار الماضي ودعا الى إجراء انتخابات مبكرة، فان هذه الخطوة لا بد ان تكون قد اعتبرت فكرة جيدة. فقد كانت المعارضة الجريئة تثير المشاكل، متذمرة من وجود فساد ومثيرة ضجة من اجل اعادة رسم المناطق الانتخابية بشكل منصف.

ولكن انتخابات الأسبوع الماضي، التي جرت طبقا للقواعد القديمة التي كانت لصالح حلفاء الحكومة، اسفرت عن نتيجة احدثت هزة في تشكيلة الاغلبية المعارضة الكبيرة، وهي لحظة نادرة منذ تاسيس البرلمان عام ١٩٦٣, لم تكن الصدمة واضحة في الكويت فقط، بل في مناطق من ممالك اخرى على امتداد الخليج، الذين كانوا ومنذ أمد بعيد يعتبرون تجربة شقيقتهم الديمقراطية على انها مثيرة للضجيج ولكنها لهو غير مؤذ. فبعد ان كانوا مضطرين لاجراء اصلاحات في السنوات الماضية، بعث معظم حكام الخليج باشارات عن نيتهم توسيع المشاركة الشعبية في الحكومة. ولكن ليس هنالك اي من المجالس البلدية، الهيئات الاستشارية المعينة والهيئات التشريعية المحدودة جدا يمتلك ما لدى البرلمان الكويتي الجديد. فالكويت لا يمكن ان يقال عنها بانها نموذج للديمقراطية- على الاقل، ليس في هذه المرحلة. فزعامة الدولة وراثية، كما ان الامير يقوم بتعيين ١٥ من مجلس الوزراء. وبشكل نموذجي، يكون نصف وزرائه من عائلة الصباح الحاكمة. جميعهم له حق التصويت في البرلمان. وهذا يرفع عدد المشرعين من ٥٠ نائبا منتخبا الى ٦٥، ويرفع من سقف الفوز في التصويت ضد الحكومة. ومع ذلك فان البرلمان يمتلك الحق في احراج الوزراء باسئلة مخادعة. وكما يمكنه الاعتماد على اكثر الصحافة العربية تحررا في نشر التظلمات، رغم انه في هذه الدولة الصغيرة المفرطة الثراء بعدد مواطنيها الذي لا يتجاوز المليون من بين مجموع سكانها البالغين ٢,٣ مليون، لا يدور في جميع الاحوال كلام عن اية فضيحة. وفي كانون الثاني الماضي، فاز البرلمان بشرعية اكبر عندما صادق على إزاحة ولي العهد المريض، بعد اسابيع قليلة من موت الامير السابق، واستبداله برجل يتمتع بقدرة اكبر. كما يتمتع البرلمان المنتخب حديثا بنوع اخر من الشرعية التي حصل عليها مؤخرا. فللمرة الاولى، اشتركت المراة في عملية الاستفتاء وفي المنافسة على المقاعد. لم يفز باي من المقاعد،و ، مما له دلالة، ان المجموعات الاسلامية التي عارضت منح النساء حق الاقتراع حصلت في الحقيقة على مكاسب. ومع ذلك يبدو ان المصلحين الليبراليين مسرورون بالنتائج. فبعد ان ركبوا موجة النشاط الشعبي، فان عدد اعضاء النواب الذين يؤيدون اصلاح القانون الانتخابي، التي كانت تمثل القضية المحورية، قد ارتفع من ٢٩ الى ٣٥, انهم يشكلون تحالفا خليطا، ما يجمعهم هو مجرد الاحتجاج على قوانين الدوائر الانتخابية التي أدخلت عام ١٩٨١، والتي تقسم البلاد الى دوائر صغيرة غير متساوية يقال بأنها كانت تسهل من عملية التلاعب عن طريق المال والإغراءات الحكومية. سيصر الاعضاء الذين انتخبوا حديثا على تغيير هذه القوانين، واستئصال ما هو زائد ومنع تعيين الوزراء غير المرغوب فيهم. و يقول البعض بان الوقت قد يكون ناضجا لمزيد من عملية الدفع، بهدف نهائي وهو تحويل آل الصباح الى ملكية دستورية. ان مثل هذه الافكار قد تثير القشعريرة في شرايين النبلاء في الخليج، ولكن النزاع لم يبدأ الا في التو. يتوقع بعض المحللين الكويتيين بان النواب الليبراليين والاسلاميين سرعان ما يتعثرون بامور اخرى. فقد كانوا غالبا ما يفعلون ذلك في الماضي، محدثين مازقا تشريعيا الذي كان الملوك المناهضين للاصلاح في اماكن اخرى يستشهدون به كدليل على ان الديمقراطية مضيعة للوقت. وفي الوقت الحالي، فان الكويت وجيرانها مليئة بأموال النفط الى درجة تمكن حكامها من الاستمرار بشراء ذمم المعارضة. اضافة الى ذلك، فان درجات حرارة الصيف قد ارتفعت كثيرا حتى ان معظم المواطنين في الخليج يميلون الى نسيان السياسة في هذا الفصل، و يتوجهون الى أجواء أكثر برودة. ومع ذلك، فان التجربة الكويتية ستبقى عرضة للمراقبة وبلهفة من قبل المدافعين الشجعان عن الديمقراطية في العالم العربي.

عن الايكونومست